اجتماع حكومي مصغر لمناقشة استراتيجيات الاستثمار الزراعي في الغاب

الجلالي يطلب من الوزارات إعداد ملفات لمشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية

الوطن

ترأس رئيس مجلس الوزراء محمد الجلالي اليوم اجتماعاً مصغراً لدراسة أوراق العمل التحضيرية التي قدمتها وزارات الموارد المائية، والزراعة والإصلاح الزراعي والصناعة والمالية، حيث تمت مناقشة المشاريع الاستثمارية المقترحة التي تراوحت بين مشاريع بنية تحتية تضمن توفير مشاريع الري للأراضي الزراعية الخصبة في منطقة الغاب، بالإضافة إلى عدد من المشاريع الزراعية النباتية والحيوانية، وسلسلة من الصناعات الغذائية والزراعية المخصصة لاستجرار المنتجات الزراعية في المنطقة وتحويلها إلى منتجات صناعية مخصصة لتلبية السوق المحلية وللتصدير.

وفي هذا السياق، تخطط الحكومة للقيام بزيارة عمل ميدانية إلى منطقة الغاب لإطلاق سلسلة مشاريع استثمارية مائية وزراعية وصناعية هادفة لتحريك العجلة التنموية فيها، وخلق سلسلة إنتاج زراعي وصناعي–زراعي، يعزز إنتاجية الريف ويخلق بيئة عمل مناسبة لاقتصادات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الغاب.

وأفادت مجريات الاجتماع أن الحكومة تخطط بهدوء وكفاءة لأن تكون الزيارة المزمع القيام بها إلى منطقة الغاب نقطة تحول عملية وحقيقية لإطلاق الطاقات الكامنة في تلك المنطقة، حيث سيتم ضخ كتلة مالية، يُقال إنها كبيرة ووازنة وقادرة على إحداث نقلة نوعية في اقتصادات تلك المنطقة وجعلها منطقة جاذبة للاستثمار الزراعي، والزراعي – الصناعي.

كما أظهرت مجريات الاجتماع أنه سيكون للقطاع الخاص مساحة واسعة من التحرك الحكومي إيماناً بالشراكية الرابحة بين القطاعين العام والخاص، وحرصاً على إشراك فعاليات قطاع الأعمال في مثل هذه المشاريع التنموية الحيوية، فالحكومة لا تخطط لأن تقوم بكل المشاريع الاستثمارية بمفردها، بقدر ما تركز على خلق بيئة استثمارية جاذبة للفعاليات الاقتصادية من القطاعين العام والخاص.

وطلب رئيس مجلس الوزراء من الوزارات المعنية تحضير ملفاتها المدروسة المطلوبة لتحقيق الغاية المذكورة، بالتنسيق مع وزارة المالية بحيث تكون المشاريع المطروحة، ذات جدوى اقتصادية واجتماعية، وذات أولوية تضمن الترابطات بين القطاعات الاقتصادية المعنية، وكذلك متناسبة مع الإمكانات المالية المتوفرة لضمان قابلية المشاريع المطروحة للتنفيذ.

ولم يرغب رئيس مجلس الوزراء باستعراض المشروعات الاستثمارية المقترح إطلاقها للإعلام حالياً، مفضّلاً التريث حالياً ريثما يتم استكمال الدراسات الفنية والمالية ودراسات الجدوى تمهيداً لعرض تفاصيل هذه المشاريع عند طرحها واعتمادها خلال الزيارة المرتقبة إلى منطقة الغاب، التي من المقرر أن تتم قبل نهاية العام الحالي.

وتأتي التحضيرات الحكومية لزيارة منطقة الغاب لإطلاق سلسلة مشاريع استثمارية، حرصاً من الحكومة على تعزيز الاستثمار الزراعي، باعتبار القطاع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، هو قاطرة للنمو الاقتصادي، وبهدف تعزيز القيمة المضافة التي يوفرها هذا القطاع من خلال العمل على إدخالها في سلسلة الإنتاج الصناعية، التزاماً بمضمون البيان الحكومي أمام مجلس الشعب الذي ركز على عدد من النقاط المتعلقة بالقطاع الزراعي وضرورة تكامله مع القطاع الصناعي وتحفيز النشاط الاقتصادي في الريف، ومنها الحفاظ على الأراضي الزراعية والحدّ من استخدامها لأغراض غير زراعية ومنع تدهورها، والتوسع في استصلاح الأراضي، والسعي لتكامل القطاع الزراعي مع القطاع الصناعي لتوفير احتياجاته من كل المنتجات الزراعية التي يمكن إنتاجها محلياً، وتحفيز النشاط الاقتصادي في الريف من خلال تطوير برامج التنمية الزراعية عبر اتباع النهج التشاركي مع جميع الجهات والقطاعات.

مركبات دمشق تحت الرقابة

مصدر لـ«الوطن»: ١٠ آلاف مركبة مرتبطة بـ«GPS» وفي ثلاثة أيام تم كشف تلاعب ٧٨٣

رسائل «SMS» للسائق تتضمن تنبيهاً بوجود عبث بجهاز الـ«GPS»

محمد راكان مصطفى

لا خلاف على أن العقوبات الظالمة على الشعب السوري أثرت بشكل كبير على الإمداد، مما انعكس بدوره على الكميات المتوافرة من المحروقات، ما جعل وزارة النفط تقوم بإدارة الكميات المتاحة بما يضمن استمرار العمل في جميع القطاعات، خاصة مع بدء توزيع مخصصات مازوت التدفئة للعائلات في المحافظات.

تستمر أزمة السير في التزايد ليكون الازدحام هو السمة السائدة. ورغم أن جزءاً من هذه الأزمة يعود إلى ما سبق ذكره، فإن ما يكشف عنه من مخالفات مرتكبة من بعض أصحاب وسائل النقل بسبب التلاعب بأجهزة الـGPS للاتجار بمخصصات مركباتهم في السوق السوداء، مع ازدياد الأرباح في ظل بدء موسم البرد وارتفاع سعر ليتر المازوت إلى عشرين ألف ليرة، يكشف بشكل صارخ أثر هذه المخالفات على تفاقم أزمة النقل. حيث كشفت معلومات خاصة لـ«الوطن» أنه ومنذ إعلان محافظة دمشق، يوم الأربعاء الفائت، عن إيقاف بطاقة وسيلة النقل العامة وحرمانها من التزود بالمحروقات إذا تم العبث بجهاز «GPS» المركب عليها، تم ضبط 783 مركبة عددها 112 مركبة، معظمها تعمل من دمشق إلى خطوط في محافظة درعا. في حين بلغ عدد المركبات المخالفة العاملة على خطوط محافظة دمشق 671 مركبة، مما يعني أن المعدل اليومي للمخالفات يصل إلى 261 مركبة، وذلك اعتباراً من بدء تطبيق الإجراءات على مدى خمسة أيام، بما في ذلك يوما عطلة.

وأوضح المصدر أن المنظومة وضعت ضوابط لضمان الحد من التلاعب، بدءاً من إرسال رسائل SMS تنبه السائقين أصحاب المركبات بأن أي عبث بجهاز التتبع الإلكتروني «GPS» المركب على الآلية سيؤدي إلى إيقاف البطاقة العائدة لها فوراً وحرمانها من التزود بالمحروقات.

كما تم الإعلان عن ذلك عبر صفحة محافظة دمشق.

وتابع قائلاً: عند فك الجهاز عن تغذية المركبة، يتم إشعار النظام بذلك، ولكن إذا تحرك الجهاز مفصولاً، يعتبر الأمر ضمن الوضع المسموح به نظراً لاحتمالية تعطل التغذية أو الحاجة لإجراء صيانة. ومع ذلك، إذا تحرك الجهاز في هذه الحالة، يتم إشعار النظام وإرسال رسالة SMS لصاحب الجهاز، تتضمن تنبيهه بوجود عبث بجهاز الـGPS، مما يؤدي إلى إيقاف مخصصات المركبة.

وأشار إلى وجود 10 آلاف مركبة نقل عامة تتزود بمخصصاتها من المحروقات عبر محطات محافظة دمشق.

وكانت محافظة دمشق قد أعلنت عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك أنه بالتنسيق مع الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات»، وحرصاً على سير العمل بشكل فعّال، سيتم تفعيل ميزة إيقاف بطاقة التزود بالمحروقات اعتباراً من يوم الأربعاء 2024/11/13، وذلك في حال تم العبث بجهاز التتبع الإلكتروني «GPS» المركب على الآلية.

زيت الزيتون يتصدر قائمة الصادرات عبر نصيب الحدودي

إيرادات المعبر تتجاوز الألف مليار ليرة وتحسّن في حركة التبادل التجاري

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في معبر نصيب أن حجم الإيرادات تجاوز في معبر نصيب ألف مليار ليرة منذ بداية العام، مقارنة مع نحو 620 مليار ليرة حصيلة الإيرادات في العام 2023، وهو ما يظهر تطور حجم العمل والإيرادات ويعطي مؤشراً إيجابياً إلى حالة تحسن في حركة البضائع والتبادل التجاري الذي يتم عبر منفذ نصيب الحدودي مع الأردن.

وعن واقع الحركة حالياً بيّن أن متوسط حركة الشحن اليومية مع الأردن يتراوح ما بين 150–200 شاحنة «دخولاً وخروجاً»، وأن معظم البضائع التي تخرج من المعبر هي الحمضيات والخضر وبعض الفواكه وبعض المواد المصنعة «غذائية». كما أن هناك حركة شحن لمادة زيت الزيتون تماشياً مع قرار اللجنة الاقتصادية بالسماح بتصدير كميات من زيت الزيتون، موضحاً أن معظم الكميات المصدرة تكون بعبوات صغيرة وليس هناك تصدير ضمن الصفائح المتداولة في السوق المحلية بسعة 20 ليتراً.

كما بيّن أن أعمال التأهيل والترميم التي يتم العمل عليها في المعبر ما زالت جارية، حيث تم تنفيذ عقد تجاوزت قيمته 13,4 مليار ليرة وملحق للعقد بقيمة وصلت إلى حدود 14,5 مليار ليرة. وحالياً تتم دراسة تصدير عقد جديد لاستكمال أعمال التأهيل والترميم للمباني والخدمات الأساسية، وخاصة المتعلقة بالقسم السياحي وخدمات قسم الشحن، مقدراً أن تنفيذ أعمال الترميم والصيانة في المعبر اقتربت من 60 بالمئة من إجمالي الأعمال المقرر تنفيذها، بما يسمح بعودة كل الخدمات الأساسية والضرورية ورفع جودة هذه الخدمات لما يمثله المعبر من شريان حيوي في التبادل التجاري نحو الأراضي الأردنية، والبوابة الأساسية في التبادلات مع الكثير من الدول العربية، وخاصة دول الخليج العربي التي تتجه نحوها معظم الصادرات السورية التي تغادر المعبر نحو الأراضي الأردنية.

كما نوه بتجاوز مشكلة الازدحام في حركة الشحن والتأخير التي حدثت في الفترة الماضية، وحالياً هناك انسيابية في حركة نفاذ الشاحنات المغادرة والقادمة. في حين تحدث العديد من المصدرين واتحاد شركات النقل عن أن المشكلة تكمن اليوم في حركة نفاذ الشاحنات في الأراضي الأردنية، جراء استبدال الشاحنات السورية بالشاحنات الأردنية، وعدم السماح للشاحنات والبرادات السورية بإكمال الطريق نحو دول الخليج تبعاً للتعليمات النافذة لديهم. علماً أن هناك حواراً جارياً لحل العديد من القضايا العالقة في حركة الشحن، بالتوازي مع مشكلة تتعلق بقدم معظم الشاحنات السورية، والتي وفق التعاميم الصادرة في عدد من دول الخليج العربي باتت غير مسموح لها دخول أراضيها، ولا بد من تحديثها. وهناك العديد من المناقشات والمقترحات التي تجري مع وزارة النقل والجهات الحكومية من شأنها السماح بتحديث أسطول الشحن والنقل البري في سورية، وخاصة أن عمليات استبدال الشاحنات والبرادات في الأردن سببت خلال الفترة الماضية خسائر للمصدرين وإطالة زمن وصول البضائع إلى وجهتها في دول الخليج، وكثيراً ما كانت تتأثر البضائع، خاصة منها سريعة التلف مثل المواد الغذائية، وفي مقدمتها الخضر والفواكه.

علماً أن المصدرين يعتبرون أن معظم المنتجات السورية عالية الطلب في الأسواق المحلية لدول الخليج ولها رواج مهم، ومن هنا لا بد من دعم حركة الشحن وتنفيذ كل الإجراءات التي تسهل عملية الشحن والتصدير نحو دول الخليج، بما يسهم في دعم المنتج المحلي وتحقيق إيرادات بالقطع الأجنبي.

شكاوى من رداءة السجاد والموكيت

جلول لـ«الوطن»: إعفاء عدد من مديري صالات في دمشق بسبب عدم ضبط الأسعار في صالاتهم

رامز محفوظ

بالتوازي مع الارتفاع الجنوني لأسعار السجاد والموكيت في أسواق دمشق والتي وصل سعر مبيع المتر منها لحدود 350 ألف ليرة، ناهيك عن رداءة بعض الأنواع المبيعة وانخفاض جودتها وعدم قدرة نسبة كبيرة من ذوي الدخل المحدود من شراء حاجتهم من السجاد والموكيت بسبب ضعف القدرة الشرائية، قام فرع المؤسسة السورية للتجارة بدمشق بافتتاح معرض السجاد والموكيت في مجمع الأمويين بدمشق وطرح تشكيلة واسعة من السجاد والموكيت.

مديرة فرع المؤسسة في دمشق رنا جلول كشفت في تصريح خاص لـ«الوطن» عن القيام ومن خلال التشاركية مع القطاع الخاص بطرح كميات من السجاد في مجمع الأمويين بدمشق بأسعار منافسة وتخفيضات عن السوق تصل لحدود 25 بالمئة، مشيرة إلى أن سعر مبيع المتر في المجمع يختلف حسب نوعية الصوف وجودته ويتراوح بين 100 و250 ألف ليرة كحد أقصى وهناك تشكيلة واسعة من السجاد والموكيت تلبي كل الأذواق.

ولفتت جلول إلى أن البيع نقدي وبالتقسيط لجميع العاملين في القطاع العام المدنيين منهم والعسكريين والمتقاعدين العسكريين وجريح الوطن، في حين أنه لا يوجد تقسيط لموظفي القطاع الخاص.

وأكدت جلول أنه بإمكان الموظف في القطاع العام شراء سجاد وموكيت من المعرض بقيمة 5 ملايين كحد أقصى ودفع قيمتهم بالتقسيط على مدار خمس سنوات، موضحة بأن هذا الإجراء يأتي في إطار الدور الاجتماعي الذي تقوم به المؤسسة.

وحول دور الصالات ومنافذ البيع التابعة لفرع المؤسسة بدمشق وأسعارها بينت مديرة السورية للتجارة بدمشق أن الصالات تلتزم بالأسعار التموينية، كما أنها تطرح تشكيلة واسعة من الخضر والفواكه تلبي حاجة الجميع وبأسعار منافسة وحجم الإقبال من المواطنين يؤكد هذا الأمر، مشددة على أن الصالات تضم تشكيلة واسعة من المواد الأساسية المنافسة كالمربيات ورب البندورة والمعكرونة والشعيرية والمنظفات وغيرها الكثير من المواد.

وبخصوص عدم ضبط بعض أسعار المواد المبيعة واختلاف أسعارها بين صالة وأخرى أوضحت جلول أنه يمكن أن يكون هناك بعض أسعار المواد غير مضبوطة هنا وهناك ولكن ومن خلال الجولات الرقابية التي يتم القيام بها والشكاوى التي وصلتنا تمكنا من ضبط هذا الأمر وحل هذه الإشكالية وعليه تم إعفاء عدد من مديري صالات خلال الأيام الماضية.

وأكدت جلول السعي لتقديم خدمة مميزة لجميع المستهلكين وبأسعار منافسة ومدروسة كما أننا نقوم بممارسة دور أكبر وذلك من خلال ضبط الأسواق وتوفير المواد في الصالات منعاً للاحتكار.

> تقسيط للموظف بـ5 ملايين على مدار 5 سنوات